

## الحوثيون يهددون بإعدام صحافيين للضغط على الحكومة

إحزارهم، لكن مندوب الأمن أفاد بأنه تم إطلاق سراحهم بصفقة تبادل مع الطرف الآخر. وأضافت النقابة في بيان لها، أنه تم تأجيل الجلسة ومخاطبة جهاز الأمن والمخابرات للإفادة رسمياً. وأبدت النقابة قلقها المتزايد حول أوضاع الصحافيين الأربعة الصحية، مطالبة بسرعة الإفراج عنهم، ورفضها تحويل قضيتهم العادلة للمساومة والإبزاز والمطالبة.

### رابطة أمهات المختطفين:

الصحافيون الأربعة يتعرضون للتهديد بتنفيذ أحكام الإعدام، في حال لم يتم تبادلهم بأسرى حرب

ومنذ بداية الحرب في اليمن عام 2015، تعرض الصحافيون للمئات من الانتهاكات تنوعت ما بين القتل خارج القانون والاعتقال التعسفي والإخفاء القسري والتعذيب.

ويواجه الصحافيون في اليمن تحديات كثيرة في ظل استمرار الحرب وغياب الحل والإجراءات للحد من الانتهاكات.

وقالت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ميشيل بشليت إن هذه الانتهاكات ارتكبتها جميع أطراف النزاع في اليمن.

وأضافت في تقرير صدر في وقت سابق من شهر مارس الجاري، أن حماية الصحافيين ضرورة للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لنا جميعاً.

ولفتت بشليت إلى أن الصحافيين في سياق الصراعات يلعبون دوراً محورياً في كشف الحقائق، وتحميل أطراف الصراع مسؤولية أفعالهم علناً، وشددت على أن "الهجوم ضد الصحافيين قد يرقى لجرم حرب، وأولئك المسؤولون عن انتهاكات من هذا النوع يجب تقديمهم للعدالة".

وتصنف منظمة "مراسلون بلا حدود" اليمن على أنه بلد "عالي الخطورة" بالنسبة للصحافيين، وتضع اليمن في المرتبة 167 من بين 180 دولة حسب تصنيف مؤشر حرية الصحافة العالمي لعام 2020.

ومنذ نهاية سبتمبر 2020، قتل 44 صحافياً يمينياً، وفق بيان للاتحاد الدولي للصحافيين.

وقالت "رابطة أمهات المختطفين" اليمنيين، إن الصحافيين المعتقلين في سجون الحوثيين يتعرضون للتهديد بتنفيذ أحكام الإعدام، في حال لم يتم تبادلهم من قبل الحكومة الشرعية بأسرى حرب.

وكانت محكمة خاضعة للحوثيين أصدرت في أبريل 2020، حكماً بإعدام الصحافيين الأربعة عبد الخالق عمران وتوفيق المنصور وأكرم الوليدي والحارث حميد، بعد أن قضوا في سجون الحوثيين خمس سنوات منذ اختطافهم في يونيو 2015 من وسط العاصمة صنعاء.

وأضافت الرابطة في بيان لها إن "الصحافيين تعرضوا للتعذيب الجسدي والنقسي وتم نقلهم إلى عدة سجون، آخرها سجن معسكر الأمن المركزي في نهاية العام 2020 والذي لم يسمح فيه بزيارتهم حتى اليوم، وفق ما أكد ذلك محاميه عبد المجيد صبرة".

وجددت الرابطة مطالبتها بإسقاط حكم الإعدام، ودعت الأمم المتحدة ومبعوثها الخاص لليمن للضغط على جماعة الحوثي لإطلاق سراح الصحافيين دون قيد وشرط.

وأكدت رفضها استخدام المدنيين المختطفين بينهم صحافيون رهائن يتم المساومة على حريتهم والمقايسة بها في انتهاك صارخ لحقوق الإنسان.

وتكثف وكيل وزارة حقوق الإنسان نهاية فبراير الماضي، عن تعثر جهود المساورات التي رعتها الأمم المتحدة لإتمام صفقة تبادل نحو 300 من الأسرى والمختطفين، مؤكداً رفض الميليشيات إطلاق سراح الصحافيين المختطفين.

وبعد وقت قصير من انتهاء مشاورات عمان بين الحكومة الشرعية والحوثيين بشأن تبادل الأسرى، أعلن الحوثيون البدء بإجراءات محاكمة الاستئناف بحق الصحافيين ونحو 30 أكاديمياً سبق وأصدر الحوثيون بحقهم أحكاماً بالإعدام تعزيراً بنهضة التخابر مع التحالف العربي والحكومة اليمنية المعترف بها دولياً.

وقالت نقابة الصحافيين اليمنيين، إنها تلقت معلومات بأن الشعبة الجزائية الاستئنافية الخاضعة لميليشيات الحوثي في صنعاء، عقدت نهاية فبراير الماضي جلستها الأولى في قضية الصحافيين الأربعة المختطفين بحضور محامي الصحافيين، غير أن هذه الجلسة الأحادية تعثرت بسبب عدم إحضار الصحافيين الأربعة من قبل النيابة المعنية التي أفادت بأنها طلبت من جهاز الأمن والمخابرات



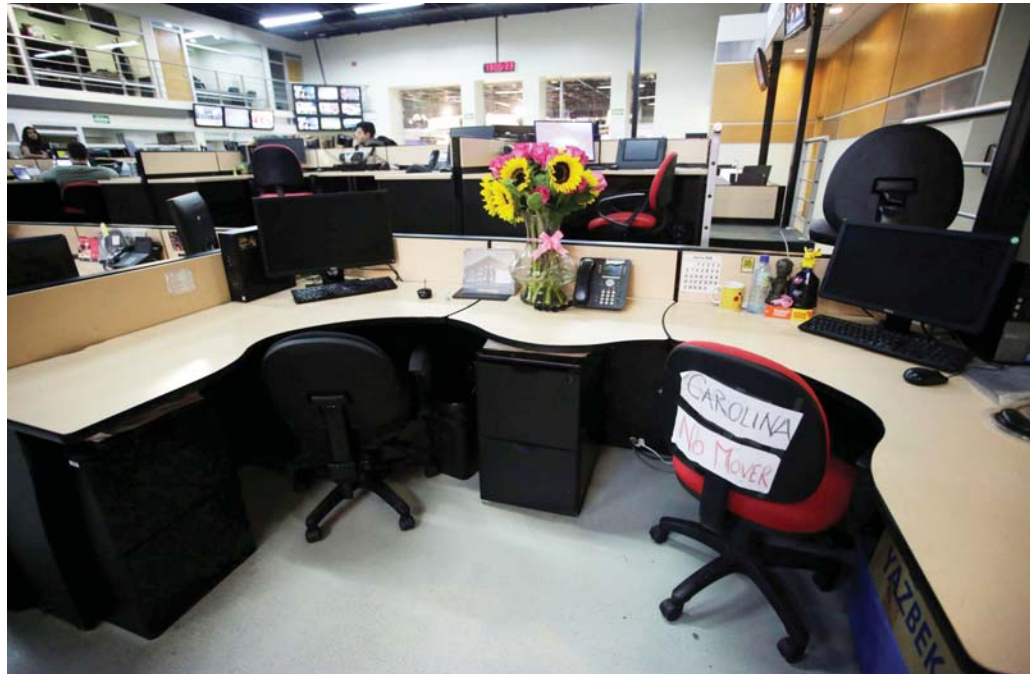
محمد ناجم

لا توجد رغبة سياسية لضمان الحد الأدنى من الأمن للصحافيين

لكن حين يتعلق الأمر بالمسائل الاجتماعية الحساسة في الدولة المسلمة المحافظة، فإن المشكلة وفق حبيب تتعلق بالسلطات قدر تعلقها برد الفعل العنيف من الناس. ولا تستغرب زميلتها نعمة محمد شعور الصحافيين بالخذلان. وتقول إن "الخيبة والانكسار" طبيعان بالنسبة لمن سعى لعشر سنوات إلى إسماع صوته فوجهه بالرقابة أو بعدم تقبل أفكاره.

## صحافيون من منازلهم: نهاية عصر المكاتب الصحافية

مجموعة «ريتش» البريطانية ترسخ نموذج العمل عن بعد للتقشف



### العمل عن بعد يعني المزيد من المرونة

لذلك ستعمل الشركة أيضاً على تقليص حجم مقرها الرئيسي في لندن إلى النصف، مما يعني أن العديد من الصحافيين الذين يعملون في هذا المقر لن يتركزوا هناك. كما سيتم إغلاق مكتب "ديلي إكسبريس" السابق في وسط لندن.

فيما وعدت الشركة الصحافيين المحليين بـ "أنشطة اجتماعية منظمة مسبقاً" لضمان استمرارهم بروية زملائهم والتواصل مع بعضهم البعض.

وتتخذ المؤسسات الإخبارية الأخرى مناهج مختلفة بالنسبة للعمل عن بعد، لكن هذا ينبع لظروف هذه المؤسسات. فقد بلغت صحيفة "ميل أونلاين" الموظفين أنه من المتوقع أن يبدأوا في العودة إلى المكتب اعتباراً من نهاية شهر مارس الجاري، بينما بلغت صحيفة "الغارديان" العاملين لديها بأنهم سيستمررون في العمل من المنزل حتى الصيف، وكلاهما تمتلكان رؤية مشتركة بشأن أن يكون الموظفين مقيمين فعلياً في غرفة الأخبار على المدى الطويل.

لكن يبدو أن الصحافيين يشعرون بارتياح لفكرة استمرار العمل عن بعد، فقد وجدت دراسة استقصائية داخلية أجرتها مجموعة "ريتش" أن معظم موظفيها قالوا إنهم ليسوا بحاجة إلى أن يكونوا في مكتب للقيام بعملهم. ووجد نفس البحث أن 70 في المئة من الموظفين ما زالوا يفتقدون رؤية زملائهم شخصياً. وأفاد المتحدث باسم الشركة "أجرينا استبياناً لجميع الموظفين، أظهر أن الغالبية وجدت أن العمل في المنزل يناسب احتياجاتهم، وسيكون الزملاء المتقدمون في المستقبل إما من المنزل وإما يعملون بشكل أساسي من المنزل، مع حوالي ربع الموظفين سيكون مقرهم في المكتب".

على دفع اشتراكات شهرية رمزية، مقابل استهلاك جزء من المضمون الصحافي المختار، وحتى الآن، لم تفلح هذه الاشتراكات في ضمان مستقبل اقتصادي مستدام للشركات الناشئة.

وتقرض الظروف الحالية على الصحافيين والمؤسسات الإعلامية، التأقلم مع الواقع الراهن والصعوبات المالية، وتقبل تخفيض النفقات كحل وحيد للحفاظ على الاستمرارية وتجاوز الإتهار الاقتصادي.

وقد عانى الموظفون والصحافيون منذ العام الماضي من مخاوف بشأن ظروف العمل عن بعد، وقالت "الغارديان" إن الموظفين المتدئين ذوي الأجور المنخفضة كانت لديهم مخاوف مع العمل الدائم في مساكن منزلية ضيقة، وتأثير ذلك على المكانة المحلية للمنافذ وتدريبها إذا كان جميع الموظفين يعملون عن بعد. ولكن بعد عام من عمل غرف الأخبار من المنزل، فإن الناشر مقتنع بأنه يمكنه المضي قدماً في التغييرات بالإضافة إلى توفير التكاليف عن طريق إنهاء بعض عقود إيجار المكاتب التجارية.

ويمكن تجربة مجموعة "ريتش" الإعلامية أن تكون مثالا للمؤسسات الإعلامية أخرى في العالم، حيث سحتفظ الشركة بمكاتب مركزية تضم قاعات اجتماعات في مدن متعددة، بلغاست وبريستول وبرمنغهام وديبلن وكارديف وغلانجو ونيوكاسل وهال ولبيدز وليرفول ولندن ومانشستر ونوتنجهام وويليموث.

فعلى الرغم من النمو الجيد للإعلانات الرقمية، لا تزال شركة "ريتش" تعتمد بشكل كبير على بيع الصحف المطبوعة التي تشهد تراجعاً، ومن غير المرجح أن تتحسن المبيعات لاحقاً.

اجتماعات هيئات التحرير والإدارة بشكل تفاعلي كالمعتاد. واقتنع الناشر ومسؤولو المؤسسات الإعلامية بأن وجود الصحافي في المكتب ليس ضرورياً كي يكون عالي الإنتاجية.

وينظر خبراء الإعلام لاسيما في العالم العربي إلى أن هذا التوجه سيعبث نفساً جديداً في العمل الصحافي، وقدرة الصحافيين على الوصول إلى الأخبار ومواقع الأحداث بعيداً عن بيروقراطية المكاتب.

ويقول هؤلاء إن أوضاع الصحافة العربية تتناسب مع نموذج العمل عن بعد، نظراً لتدهور أوضاع هذا القطاع بتأثير الأزمة المالية الموجودة منذ سنوات، وفاقها الإغلاق وتدابير انتشار فايروس كورونا وتراجع الإعلانات. كما أن الحكومات خفضت من ميزانية دعم الإعلام، وبتت على المؤسسات الصحافية التعامل مع الظروف الراهنة بخطة تقشفية وتقليص النفقات إلى أقصى حد.

ويرى البعض أن النقابات والجمعيات المهنية المعنية بقطاع الصحافة في العالم العربي، تجنب الصواب في بعض الأحيان بالتكثيف من مطالبها للمؤسسات الإعلامية وفي وقت تعاني أصلاً من أوضاع صعبة تهدد استمراريتها. وفي حين أن البعض من المؤسسات الإخبارية العالمية نجحت في الاعتماد على نموذج الاشتراكات الرقمي لضمان استمراريتها، إلا أن هذا النموذج ما زال متعثراً في العالم العربي، في ظل سيطرة الأخبار المجانية وصعوبة إنتاج محتوى ذي جودة قابلة للبيع، ومع ذلك تتوالى مبادرات إطلاق منصات رقمية تعتمد

بدأت تجربة العمل عن بعد في المؤسسات الإخبارية، على أنها مجرد مرحلة مؤقتة واستثناء بسبب الظروف الصحية الطارئة، لكن اليوم ومع نجاح التجربة وصعوبة الأوضاع الاقتصادية، وجد الكثير من الناشئين حول العالم أن الواقع الحالي يفرض الاستمرار بهذا النهج ومتابعة العمل من البيت والاستغناء عن المكاتب.

لندن - أبلغ ناشر مجموعة "ريتش" الإعلامية البريطانية، غالبية الصحافيين أنهم سيعملون بشكل دائم من المنزل في المستقبل، في نهج متزايد لدى المؤسسات الإعلامية في العالم أجمع بهذا الشأن، باعتبار العمل عن بعد أكثر ديناميكية وتناسبا مع ظروف العصر الحالي.

وتملك شركة "ريتش" صحفا واسعة الانتشار مثل "ديلي إكسبريس" و"ديلي ستار" والمئات من الصحف المحلية المطبوعة والمجلات في جميع أنحاء المملكة المتحدة وأيرلندا.

ووفقا لصحيفة "الغارديان" البريطانية، فإن المجموعة الإعلامية قالت إن ثلاثة أرباع موظفيها لن يأتوا إلى المكتب بدوام كامل بعد الآن. وستتخذ العشرات من البلدات متوسطة الحجم مكاتب الصحف المتبقية، وسيضطر الموظفون إلى الانتقال إلى أقرب مدينة رئيسية في حال رغبتهم في العمل في مكتب الشركة.

ونتيجة للتغيرات، لن يكون للصحف الإقليمية التاريخية مثل "ديربي تيلغراف" و"كامبردج نيوز" و"ليسستر ميركوري" مكاتبها الصحافية الخاصة.

### الحكومات خفضت ميزانيات

دعم الإعلام، وبتت على

المؤسسات الصحافية

التعامل مع الوضع بخطة

تقشفية وتقليص النفقات

وينطبق هذا الأمر على غالبية المؤسسات الإعلامية في مختلف أنحاء العالم، ويعد أن كان العمل عن بعد مجرد مرحلة مؤقتة واستثناء بسبب الظروف الصحية الطارئة، قررت الكثير من غرف الأخبار الاستمرار بهذا النهج ومتابعة العمل من الصحف والاستغناء عن المكاتب. ودفع هذا الوضع الصحافيين والتقنيين في العالم، إلى تجربة أشكال جديدة لإنتاج مواء إخبارية عن بعد، بالاستفادة من التطبيقات الاجتماعية مثل واتساب وفابريكوسوفت تيم وزووم وغوجل تيم، وغيرها من التطبيقات، التي ساهمت في تواصل

## وضع الإعلام الليبي مشابه لوضع الدولة.. مزر إلى حد كبير

نوع ما رغم المشكلات التي يتعرض لها الإعلامي في العمل الميداني.

ويعاني المرسلون والمصورون الصحافيون في ليبيا من الانقطاع المتكرر للكهرباء وضعف تغطية الإنترنت والحواجز المنصوبة على الطرق بين مختلف مناطق النفوذ.

الفاعلة في الصراع الليبي نصبت نفسها وصية على المنابر الإعلامية.

ويلقي مدير المركز الليبي لحرية الصحافة محمد ناجم اللوم على "غياب الرغبة السياسية" لدى السلطات الليبية "لضمان الحد الأدنى من الأمن للصحافيين والدفاع عن حقوقهم وحريتهم".

وحملت بدايات حقبة ما بعد القذافي أملاً كبيرة في مجتمع وإعلام أكثر حرية بعد انهيار نظام سلطوي حكم لأربعة عقود.

وظهرت العشرات من الصحف والقنوات المستقلة لكاء الفراغ الذي خلفه سقوط نظام احتكر الإعلام. لكن سنوات من الفوضى والحرب أجبرت كثيراً منها على الإغلاق أو مغادرة البلاد.

ويقول محمد ناجم إن فسحة الأمل القصيرة انتهت إلى "خيبة أمل". وبالنسبة للصحافية المستقلة مريم المزوي "ينبع واقع الإعلام من الخوف والترهيب الذي تمارسه الميليشيات المسيطرة على الميدان". لكن المقدمة في إذاعة خاصة مساءً حبيب تحاول البقاء متفائلة، وتقول إن "الإعلام في ليبيا جيد

عام 2014. ولم يتأكد مصيرهما رسمياً، رغم إعلان عدة مصادر مقتلها على أيدي مناصرين لتنظيم الدولة الإسلامية الذي سيطر على أجزاء من البلاد لبعض الوقت. وتنافست سلطتان على حكم ليبيا حتى إبرام اتفاق إطلاق النار العام الماضي، بدعم من ميليشيات صعبا على الصحافة في أحيان كثيرة.

وواجه الكثير من الصحافيين ضغوطاً جديدة خلال حرب الدعاية بين حكومة الوفاق الوطني المعترف بها من الأمم المتحدة ومقرها طرابلس، وحكومة موازية في شرق البلاد موالية للمشير خليفة حفتر.

وقالت منظمة "مراسلون بلا حدود" إن معارك السيطرة على العاصمة طرابلس بين 2019-2020 "زجّ بالعديد من الفاعلين الإعلاميين في مستنقع الصراع".

وأضافت المنظمة أنه "بالإضافة إلى استخدام وسائل الإعلام كأداة دعائية، فإن الجهات السياسية والعسكرية

تم اعتقالهم من دون إذن قضائي. وحتى اليوم لا تزال قضية الصحافيين التونسيين سفيان الشورابي ونذير القطاري، عالقة مع غياب المعلومات الموثوقة عن مصيرهما، بعد أن فقدوا في منطقة أجدابيا شرق ليبيا

حدود". وصنفت المنظمة الدولية ليبيا في المرتبة 164 من بين 180 بلداً في مؤشر حرية الصحافة لعام 2020.

وواجه الكثير من الصحافيين في الإعلام الليبي والأجنبي، هجمات من مختلف الأطراف المتصارعة، أو



المعارك زجت بالصحافيين في مستنقع الصراع